



جامعة إفريقيا العالمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
والنشر
كلية الشريعة والقانون
قسم القانون الخاص

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص

بعنوان:

نظرية تنازع القوانين وأثرها في عقود شركات البترول العاملة في السودان

(دراسة مقارنة)

(حالة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول)

إشراف:

أ.د. موسى محمد علي

إعداد الطالب:

أحمد الزين أحمد عيسى

الخرطوم – السودان

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى: والديّ الكريمين أسأل الله لهما العافية والسعادة.

إلى: روح بنيتي (ملاذ) التي مضت وفي القلب شوق إلى

لقائها، ونيل شفاعتها.

إلى: زوجتي الوفية، التي تحملت معي معاناة هذا البحث.

إلى: نبت ثمرة فؤادي، ومن تقر بهم عيني أبنائي وبناتي.

(مودة ، والخليفة ، ومتاب ، والأمير).

إلى: أخواني وأخواتي، وأعمامي، وأخوالي، وعماتي

وخالاتي، وأرحامي جميعاً.

إلى: أخواني في الدين، وطلاب العلم من المسلمين.

إلى: كل هؤلاء، وأولئك الذين مضوا.

أهدي ثمرة هذا الجهد

شكر و عرفان

قال تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ) [سورة النمل ، الآية (٤٠)]، وقال تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾. [سورة إبراهيم ، الآية (٧)]

الحمد، والشكر، والثناء، والفضل لله أولاً وآخراً، المتفضل علينا بجلال ودقائق النعم، والصلاة، والسلام، والتعظيم، والشكر لسيدي، ومعلمي، سيد الأولين والآخرين، وخاتم النبيين والمرسلين، محمد بن عبد الله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، صلى اللهم وبارك وسلم عليه، صلاة وتسليماً بعدد خلقك، ورضا نفسك، وزنة عرشك، ومداد كلماتك، يا رب العالمين.
وبعد:

فيجب عليّ وأنا أقدم هذا الجهد العلمي، أن أُصَدِّرهُ بشكر في مقدمته، لمن أمرني معلمي P بشكرهم حيث قال: (لا يشكر الله، من لا يشكر الناس) [حديث صحيح، رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد].

فشكري وتقديري إلى البروفيسور/ موسى محمد علي، الذي شرفني بالإشراف على هذا البحث، منذ أن كان خطة حتى أصبح نتائج وتوصيات، مدلل عليها بالأدلة والبراهين، وينفذ شكري وتقديري للدكتور/ محمود حمودة صالح، على تقويم خطة هذا البحث، منذ أن كانت فكرة إلى مرحلة إجازتها، وشكري وتقديري إلى لجنة الحكم والمناقشة:

١_ البروفيسور/موسى محمد علي مشرفاً ورئيساً

٢_ الدكتور/ محمود حمودة صالح مُنَزَّل مناقشاً داخلياً

٣_ الدكتور/ أبو مدين الطيب البشير مناقشاً خارجياً

وشكري وتقديري لجامعة إفريقيا العالمية التي أتاحت لي فرصة كتابة هذا البحث، حيث وجدت فيها أجمل ما تتصالح معه النفس في رسالتها، وبرامجها، ورجالها، ومن فضل الله علي أن أكون من خدامها وإن كان من شكر خاص لمن لاحقوني لإكمال هذا الجهد للبروفيسور/ كمال محمد عبيد بابكر، مدير الجامعة، والدكتور/ عبد الوهاب دفع الله علي إلياس، مدير المركز الإسلامي الأفريقي، والدكتور/ باعزير علي بن علي الفقيه، عميد كلية الشريعة والقانون، والبروفيسور/ محمد علي حسين، نائب المدير للشئون العلمية والثقافية الأسبق، والدكتور/ محمد علي الكامل عبد الله.

والشكر موصول للندوة العالمية للشباب الإسلامي، التي انتخبني من ضمن نخب شباب إفريقيا، لأكثر من عقد من الزمان مدرباً، ومنتدباً، داخل وخارج السودان، وإن كان من شكر خاص للدكتور/ خالد بن عبد الرحمن العجيمي، رئيس لجنة شباب إفريقيا بالأمانة العامة بالرياض، والدكتور/ ربيع الحاج القمر، المدير التنفيذي للجنة شباب إفريقيا ذاتها، وشكري، وتقديري، لأمانتها العامة بالرياض، ومكتبها في السودان.

وشكري وتقدير إلي كل من أسس، ودون، وكتب في هذا التخصص والمجال، من أئمة وعلماء المسلمين، وطلاب العلم أسأل الله الرحمة، والمغفرة، لموتاهم، والقبول، والثواب، والتوفيق، للأحياء منهم.

وشكري وتقديري إلى مولانا/ تاج الدين الشريف كبير المستشارين القانونيين بوزارة النفط، وشكري وتقديري لمن قاما بطباعة وتصميم وإخراج هذا البحث: الأخ/ بشير محمد عبيد، والأخ/ المعز صلاح محمد علي. وإلى الإخوة في عمادة شؤون الطلاب، ومكتب الشؤون القانونية، وعمادة المكتبات بجامعة إفريقيا العالمية، ومكتبة الأسد بسوريا، ومكتبة جامعة دمشق كلية القانون، ومكتبتي الإسكندرية وجامعة الإسكندرية، ومكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة بمصر، ومكتبة جامعة الأزهر الشريف، ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة جامعة

أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ومكتبة الدراسات العليا بجامعة النيلين، ومكتبة كلية القانون جامعة الخرطوم، إلى أولئك جميعاً الشكر والتقدير، والذين يستحقون شكري كُثر، من عباد الله المخلصين، فللذين أنسانيهم الشيطان، العتبي حتى حصول الرضا ..

مخلصكم، ومحبيكم، الفقير إلى ربه، طويلب العلم / أحمد الزين أحمد

(الخرطوم، السودان --- ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م)

مستخلص البحث

تناول البحث نظرية تنازع القوانين، وأثرها في عقود شركات البترول العاملة في السودان، وهي دراسة مقارنة، بين أحكام الفقه الإسلامي، والقانون الوضعي، وركز البحث على دراسة نشأة، وأنواع، وطرق معالجة تنازع القوانين، واستخلاص النتائج.

ذهب الباحث في ربط تنازع القوانين في الإطار الدولي الخارجي، بخصوصيات أحكام الملل الأخرى في الفقه الإسلامي، وربط تنازع القوانين في الإطار الداخلي، بالتنوع في الفروع الفقهية بين المذاهب، وحدد طرق المعالجة.

كما تناول البحث مفهوم الشركات في اللغة، والفقه الإسلامي، والقانون الوضعي، ودراسة أنواعها، وأحكامها، فقهاً وقانوناً، دراسة مقارنة، مع استخلاص النتائج وإثبات المزايا.

وركز البحث على دراسة أثر تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة في السودان، بدراسة تاريخها، وتكوينها، والسمات العامة لعقودها مع حكومة السودان، وأثر تنازع القوانين على تعاقداتها في الفقه الإسلامي، والقانون الوضعي، وأثبتت البحث أهمية إيجاد نماذج عقود جديدة، تراعي النماذج العالمية، وتتوافق في ذات الوقت مع أحكام الفقه الإسلامي، وسميت في البحث عقد (الجوائز والمرابحة والإنتاج)، وحدد البحث سمات، وعناصر، وضوابط، وشروط هذا العقد، كإطار قانوني جديد للتعاقدات في مجاله.

وأخيراً تناول البحث أثر تنازع القوانين، على شركة النيل الكبرى لعمليات البترول كدراسة حالة، وذلك بدراسة تاريخها، وتكوينها، وأحكام أموالها، وعملها، وتعاقداتها في الفقه الإسلامي، والقانون الوضعي، وأثبتت البحث تأسيس منهج يتفق مع أحكام الفقه الإسلامي، بحسبان أن هذه المسألة من المستجدات، التي تتطلب اجتهاداً، يحقق مقاصد الشريعة، في الواقع المعيش.

وختم البحث بخاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات..

ABSTRACT

This research deals with the theory of the disputes between laws and their effect on the contracts of the petrol companies working in the Sudan. It is a comparative study between the law of Islamic fiqh (Islamic Law) and the man-made law. The research puts emphasis on the study of the rise, kinds and ways of tackling of these disputes and deducing the results .

The researcher is relating connecting these disputes in their international framework to the particularities of other religions in Islamic fiqh and relating these disputes in their internal framework to the diversity in the branches of Islamic Law between the schools of Fiqh, and he showed the ways of tackling them.

The research also deals with the linguistic concept of companies and the concept in Islamic fiqh and in man-made law along with studying its kinds, their rules, their history-in fiqh and in law as a comparative study along with deducing the results and proving the advantages.

The research concentrated on the study of the effect of the conflict of laws in the contracts of the petrol companies working in the Sudan.

Through studying their history, their formation, the general characteristics of their contracts with the Sudan government and the effect of the conflict between laws on the government's, contracts in Islamic fiqh and man-made law.

The study proved the importance of finding new contract models giving consideration to international models and in the same time in agreement with the rules of Islamic fiqh. These are

called in the research “ the contract of rewards, Murabaha (resale with an advance), and production.

The research fixed the characteristics , elements, controls, and conditions of this contract as a new legal framework for contractions in its field.

Lastly, the research deals with the effect of the conflict of laws on the Greater Nile Company for petrol operations as a study case, by studying its history, its formation, the rules governing its finance, its work and its contracts compared to Islamic Fiqh and man-made law.

The research proves that the establishment of a method that agrees with Islamic Fiqh regarding this problem is one of the new problems that need the enacting of a new law that realizes the objectives of Islamic Fiqh in actual life.

The research was concluded with results and recommendations.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
.١	الاستهلال	أ
.٢	الإهداء	ب
.٣	الشكر والعرفان	ج
.٤	مستخلص البحث	د
.٥	Abstract	هـ
الباب الأول: أساسيات البحث		
.٦	الفصل الأول: المقدمة:	٣
.٧	تمهيد.	٣
.٨	أسباب اختيار الموضوع.	٤
.٩	أهمية البحث.	٤
.١٠	أهداف البحث .	٦
.١١	مشكلة البحث.	٧
.١٢	أسئلة البحث.	٨
.١٣	فروض البحث.	٨
.١٤	منهج البحث.	١٠

١٥	حدود البحث.	١٠
١٦	وسائل وادوات البحث.	١٠
١٧	مصطلحات البحث.	١١
١٨	الفصل الثاني: الدراسات السابقة ومساهمة البحث في الفكر الإنساني	١٣
١٩	الفصل الثالث: هيكل البحث	١٩
الباب الثاني		
نظرية تنازع القوانين لغة واصطلاحاً ونشأة		
٢٠	الفصل الأول :	٣٣
	مفهوم نظرية تنازع القوانين في اللغة والاصطلاح	
٢١	المبحث الأول: مفهوم النظرية لغة واصطلاحاً:	٣٣
٢٢	- المطلب الأول: مفهوم النظرية في اللغة العربية .	٣٣
٢٣	- المطلب الثاني: مفهوم النظرية في القانون الوضعي.	٣٤
٢٤	- المطلب الثالث: مفهوم النظرية في الفقه الإسلامي.	٣٥
٢٥	المبحث الثاني: مفهوم نظرية تنازع القوانين لغة واصطلاحاً:	٣٩
٢٦	- المطلب الأول: مفهوم نظرية تنازع القوانين في اللغة العربية.	٣٩
٢٧	- المطلب الثاني: مفهوم نظرية تنازع القوانين في القانون الوضعي.	٤٠
٢٨	- المطلب الثالث: مفهوم نظرية تنازع القوانين في الفقه الإسلامي.	٤٣

٤٩	الفصل الثاني نشأة نظرية تنازع القوانين	.٢٩
٥١	المبحث الأول: نشأة نظرية تنازع القوانين في القانون الوضعي:	.٣٠
٥١	- المطلب الأول: نشأة نظرية تنازع القوانين في العصور القديمة.	.٣١
٥٥	- المطلب الثاني: نشأة نظرية تنازع القوانين في العصور الوسطى.	.٣٢
٥٥	- المطلب الثالث: نشأة نظرية تنازع القوانين في العصور الحديثة.	.٣٣
٥٩	المبحث الثاني: نشأة نظرية تنازع القوانين في الفقه الإسلامي:	.٣٤
٦٠	- المطلب الأول: الأدلة على نشأة نظرية تنازع القوانين من القرآن الكريم.	.٣٥
٦٤	- المطلب الثاني: الأدلة على نشأة نظرية تنازع القوانين من السنة والأحاديث النبوية.	.٣٦
٦٩	- المطلب الثالث: الأدلة على نشأة نظرية تنازع القوانين من القواعد الأصولية	.٣٧
٧٤	- المطلب الرابع: الأدلة على نشأة نظرية تنازع القوانين من المذاهب الفقهية.	.٣٨
٨٠	- المطلب الخامس: الأدلة على نشأة نظرية تنازع القوانين في اللغة العربية.	.٣٩
الباب الثالث		
علاقة وأنواع وطرق معالجة تنازع القوانين بنظرية التنازع فقهاً وقانوناً		
٨٨	الفصل الأول: أنواع تنازع القوانين في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وعلاقتها بنظرية التنازع	.٤٠

٨٨	المبحث الأول: أنواع تنازع القوانين في القانون الوضعي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤١
٨٩	- المطلب الأول: تنازع القوانين الدولي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٢
٩٣	- المطلب الثاني: تنازع القوانين الداخلي أو المحلي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٣
٩٥	- المطلب الثالث: تنازع القوانين الاستعماري وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٤
٩٦	- المطلب الرابع: تنازع القوانين الناشئ عن الضم وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٥
١٠٢	المبحث الثاني: أنواع تنازع القوانين في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٦
١٠٣	- المطلب الأول: تنازع القوانين الدولي في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٧
١٠٩	- المطلب الثاني: تنازع القوانين الداخلي في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٨
١١٠	- المطلب الثالث: تنازع القوانين الناشئ من الضم والاستعمار في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٤٩
١١٦	الفصل الثاني: طرق معالجة تنازع القوانين فقهاً وقانوناً وعلاقته بنظرية التنازع	.٥٠
١١٦	المبحث الأول: طرق معالجة تنازع القوانين في القانون الوضعي وعلاقته بنظرية التنازع	.٥١
١١٦	- المطلب الأول: طرق معالجة تنازع القوانين مع غير المسلمين (الأجانب) في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٥٢

١١٩	- المطلب الثاني: طرق معالجة تنازع القوانين داخلياً بين المسلمين وعلاقته بنظرية التنازع.	.٥٣
١٢٣	المبحث الثاني: طرق معالجة تنازع القوانين في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٥٤
١٢٤	- المطلب الأول: طرق معالجة تنازع القوانين مع غير المسلمين (الأجانب) في الفقه الإسلامي وعلاقته بنظرية التنازع.	.٥٥
١٣٠	- المطلب الثاني: طرق معالجة تنازع القوانين داخلياً بين المسلمين وعلاقته بنظرية التنازع.	.٥٦
الباب الرابع		
عقود شركات البترول وأنواعها وأحكامها فقهاً وقانوناً		
١٣٤	الفصل الأول : تعريف الشركة لغة واصطلاحاً	.٥٧
١٣٥	المبحث الأول: تعريف الشركة في اللغة العربية.	.٥٨
١٣٥	- المطلب الأول: تعريف المصدر شرك ومشتقاته.	.٥٩
١٣٨	- المطلب الثاني: تعريف الشركة في اللغة العربية.	.٦٠
١٤١	المبحث الثاني: تعريف عقد الشركة في القانون الوضعي.	.٦١
١٤١	- المطلب الأول: تعريف عقد الشركة في القوانين السودانية.	.٦٢
١٤٢	- المطلب الثاني: تعريف عقد الشركة في القوانين العالمية.	.٦٣
١٤٥	المبحث الثالث: تعريف عقد الشركة في الفقه الإسلامي.	.٦٤
١٤٥	- المطلب الأول: تعريف عقود الشركات في المذاهب الفقهية.	.٦٥

١٤٦	- المطلب الثاني: المقارنة بين تعريف عقود الشركات في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي.	.٦٦
١٥٠	الفصل الثاني : أنواع عقود شركات البترول فقهاً وقانوناً	.٦٧
١٥٠	المبحث الأول: أنواع عقود الشركات في القانون الوضعي.	.٦٨
١٥٠	- المطلب الأول: أنواع عقود الشركات التجارية عند شرح القانون.	.٦٩
١٥١	- المطلب الثاني: أنواع عقود الشركات في القوانين السودانية.	.٧٠
١٥٧	المبحث الثاني: أنواع عقود الشركات في الفقہ الإسلامي.	.٧١
١٥٧	- المطلب الأول: أنواع عقود الشركات في المذاهب الفقهية.	.٧٢
١٥٢	- المطلب الثاني: المقارنة بين أنواع عقود الشركات في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي.	.٧٣
١٦١	- المطلب الثالث: المقارنة بين ملخص أنواع عقود الشركات في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي.	.٧٤
١٦٤	الفصل الثالث أنواع عقود شركات البترول العاملة في السودان وأحكامها:	.٧٥
١٦٤	المبحث الأول: أنواع عقود البترول العالمية.	.٧٦
١٦٨	المبحث الثاني: أحكام عقود شركات البترول العاملة بالسودان مع الحكومة.	.٧٧
الباب الخامس		
أثر نظرية تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة في السودان		

١٧٩	الفصل الأول: تاريخ شركات البترول العاملة في السودان	.٧٨
١٧٩	المبحث الأول: التدرج التاريخي لعمل شركات البترول في السودان	.٧٩
١٨٥	المبحث الثاني: أهم شركات البترول العاملة في السودان	.٨٠
١٩٠	الفصل الثاني : أثر نظرية تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان	.٨١
١٩٠	المبحث الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من قانوني المعاملات المدنية السوداني لسنة (١٩٨٤م) وقانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة (١٩٨٣م) في تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان:	.٨٢
١٩٠	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة (١٩٨٤م) في تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان.	.٨٣
١٩٣	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من قانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة (١٩٨٣) في تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان.	.٨٤
١٩٨	المبحث الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من قوانين الثروة النفطية السوداني لسنة (١٩٩٨م) وقانون الشركات السوداني (١٩٢٥م)، وقانون الشركات السوداني لسنة (٢٠١٥م) في عقود شركات البترول العاملة بالسودان.	.٨٥
١٩٨	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من قانون الثروة النفطية السوداني لسنة (١٩٩٨م) في تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان.	.٨٦

٢٠١	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من قانون الشركات السوداني لسنة (١٩٢٥)، وقانون الشركات السوداني لسنة (٢٠١٥م) في تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة بالسودان.	.٨٧
٢٠٩	الفصل الثالث أثر نظرية تنازع القوانين في عقود شركات البترول العاملة في السودان من الفقه الإسلامي	.٨٨
٢١١	المبحث الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في ضوابط وتقسيمات وصحة عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٨٩
٢١٢	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في ضوابط عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٠
٢١٥	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في تقسيمات عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩١
٢١٨	- المطلب الثالث: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في صحة عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٢
٢٢٣	المبحث الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في مراحل الاستكشاف والتأسيس والإنتاج في عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٣
٢٢٣	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في مراحل الاستكشاف والتنقيب في عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٤
٢٢٤	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في مراحل التأسيس واغتناء المعدات في عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٥
٢٢٥	- المطلب الثالث: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في مراحل الإنتاج واغتناء المعدات في عقود شركات البترول العاملة في السودان.	.٩٦

	السودان.	
الباب السادس		
أثر نظرية تنازع القوانين في عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول فقها وقانونا		
٢٢٩	الفصل الأول تاريخ شركة النيل الكبرى لعمليات البترول ومكوناتها وأحكامها فقها وقانونا:	.٩٧
٢٣٤	المبحث الأول: تاريخ شركة النيل الكبرى لعمليات البترول ومكوناتها:	.٩٨
٢٤٠	- المطلب الأول: تاريخ شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.٩٩
٢٤٠	- المطلب الثاني: مكونات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٠
٢٤٤	المبحث الثاني: التكييف القانوني والفقهي لمكونات واتفاقية قسمة الإنتاج بين الحكومة وشركة النيل الكبرى لعمليات البترول:	.١٠١
٢٤٥	- المطلب الأول: السمات العامة لاتفاقية قسمة الإنتاج بين الحكومة وشركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٢
٢٤٤	- المطلب الثاني: التكييف القانوني لمكونات واتفاقية قسمة الإنتاج بين الحكومة وشركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٣
٢٤٥	- المطلب الثالث: التكييف الفقهي لمكونات واتفاقية قسمة الإنتاج بين الحكومة وشركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٤
٢٥٤	الفصل الثاني : أثر نظرية تنازع القوانين في عقود شركة	.١٠٥

	النيل الكبرى لعمليات البترول في الاتفاقات الدولية وقوانين التحكيم.	
٢٥٦	المبحث الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من الاتفاقيات الدولية في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول:	.١٠٦
٢٥٦	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من اتفاقيات واشنطن لتسوية النزاعات لسنة (١٩٦٥م) في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٧
٢٥٨	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (wto) في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٠٨
٢٦٤	المبحث الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من الاتفاقيات الثنائية بين الحكومة ودول أخرى في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول:	.١٠٩
٢٦٤	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من اتفاقيات ترقية وحماية الاستثمار بين السودان والصين في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٠
٢٦٦	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من الاتفاقية التجارية بين السودان وماليزيا في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١١
٢٦٩	المبحث الثالث: أثر نظرية تنازع القوانين من قواعد التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول:	.١١٢
٢٦٩	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من قواعد التحكيم الدولي في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٣

٢٧٣	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين منقواعد التحكيم في القانون السوداني في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٤
٢٧٨	الفصل الثالث أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في نظرية تنازع القوانين على عقود شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٥
٢٨٠	المبحث الأول : أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في أموال شركة النيل الكبرى لعمليات البترول:	.١١٦
٢٨٠	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في مكونات أموال شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٧
٢٨٤	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في التصرف في أموال شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١١٨
٢٨٩	المبحث الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في أعمال وفض نزاعات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول	.١١٩
٢٨٩	- المطلب الأول: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في أعمال شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٢٠
٢٩٠	- المطلب الثاني: أثر نظرية تنازع القوانين من أحكام الفقه الإسلامي في فض نزاعات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.	.١٢١
الخاتمة - وتشتمل على:		
٢٩٤	- النتائج.	.١٢٢
٢٩٩	- التوصيات.	.١٢٣
الفهارس- وتشتمل على :		

٣٠٢	فهرس الآيات القرآنية.	-	.١٢٤
٣٠٨	فهرس الأحاديث النبوية.	-	.١٢٥
٣١٢	فهرس الأعلام.	-	.١٢٦
٣١٥	فهرس المصطلحات	-	.١٢٧
٣١٨	فهرس المصادر والمراجع.	-	.١٢٨
٣٧٧	فهرس المحتويات.	-	.١٢٩